



2026/6/8

التحولات المالية في العراق (2014 – 2024) نمو الكتلة النقدية وزيادة الدين الداخلي

بسام رعد

● مقال رأي

التحولات المالية في العراق (2014 – 2024): نمو الكتلة النقدية وزيادة الدين الداخلي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الصادر / مقال رأي

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

بسام رعد/ باحث في الشأن الاقتصادي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍ، وإيجاد طول عملية جليَّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتيبها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

شهدت السياسة المالية والنقدية في العراق تغييرات كبيرة خلال العقد الماضي. وتعكس الأرقام في النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي للأعوام (2014)¹ و (2024)². زيادات ملحوظة في نمو الكتلة النقدية والديون الداخلية، مما يوضح التحديات الاقتصادية التي واجهها البلد خلال هذه الفترة.

1. نمو الكتلة النقدية وتوسع هيكلية العملة

سجلت العملة المصدرة، التي تعني «النقد الذي أصدره البنك المركزي للتداول باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي»، نمواً ملحوظاً. فقد ارتفعت من حوالي 39.8 تريليون دينار في نهاية عام 2014 إلى أكثر من 100.5 تريليون دينار في نهاية عام 2024.

لم يقتصر هذا النمو على الحجم فقط، بل شمل أيضاً هيكل الفئات النقدية المتداولة. ففي عام 2014، كانت فئة 25,000 دينار هي المهيمنة، بينما أصبحت فئة 50,000 دينار، التي أصدرها البنك المركزي في عام 2015، تشكل أكثر من 38.8% من الكتلة النقدية بحلول نهاية عام 2024.

تعتبر العملة المصدرة من العوامل الرئيسية التي تؤثر على الاقتصاد العراقي، حيث تعكس الزيادة في هيكل الكتلة النقدية الحاجة لتلبية الطلب في السوق. ومن خلال مقارنة النفقات الجارية، نجد أن تعويضات الموظفين كانت المحرك الأساسي لنمو الكتلة النقدية، حيث تضاعفت مخصصات الرواتب من 28.4 تريليون دينار في عام 2014 إلى 60.5 تريليون دينار في عام 2024.

هذا التوسع في الإنفاق الحكومي يعكس اعتماد الحكومة على الإيرادات النفطية لتغطية النفقات، مما يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية. ويُلاحظ أن جزءاً كبيراً من هذه الكتلة يتم تداوله خارج النظام المصرفي، حيث تشير التقديرات إلى أن حوالي 87% من الكتلة النقدية في العراق تتداول خارج النظام المصرفي. وهذا يعني أن من كل 10 دنانير مطبوعة، يعود دينار واحد فقط إلى النظام المصرفي، مما يعكس عدم كفاءة في إدارة السيولة النقدية. وبالتالي، فإن العلاقة بين الإنفاق الحكومي ونمو الكتلة النقدية وتغير هيكلها هي علاقة معقدة.

2. نمو الدين العام الداخلي

يمثل الدين العام الداخلي الرصيد القائم للديون المحلية على الحكومة، ويشمل الرصيد القائم لحوالات الخزينة بالإضافة إلى التسهيلات الأخرى التي تحصل عليها الحكومة من الجهاز المصرفي.

من أبرز ملامح هذا العقد هو تطور حجم الدين العام الداخلي، حيث سجلت زيادة بنسبة تجاوزت 774%. ففي نهاية عام 2014، كان إجمالي الدين الداخلي يبلغ 9.5 تريليون دينار، وكان يقتصر بشكل شبه كامل على حوالات الخزينة. أما في نهاية عام 2024، فقد ارتفع بشكل حاد ليصل إلى 83.04 تريليون دينار.

وتعددت أدوات هذا الدين لتشمل حوالات الخزينة وقروض المصارف الحكومية والسندات، فيما يلي جدول³ يوضح مكونات الدين الداخلي كما كانت في كانون الأول 2024.

المبلغ (مليون دينار)	البند
51.165.617	حوالات الخزينة
13,364,479	القروض من المؤسسات المالية
5,900,000	القروض من المصارف الحكومية
9,834,245	السندات
755,519	الدين على وزارة المالية
2,030,000	حوالات نظام CSD (أجل 364 يوم)

3. العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية والدين الداخلي

وفقاً للنشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي لعام 2024، بلغت إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية شهر كانون الأول 2024 حوالي 130.839.519 مليون دينار عراقي. وعند تقييم هذه الاحتياطيات بسعر الصرف المعتمد من قبل البنك المركزي (1310 دينار لكل دولار)، تبلغ حوالي 99.9 مليار دولار أمريكي.

عند مقارنتها بالعملة المصدرة، التي بلغت 100.5 تريليون دينار عراقي، فإن نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية للعملة المصدرة في نهاية كانون الأول 2024 تبلغ حوالي 129.6%. تشير هذه النسبة إلى أن البنك المركزي العراقي يمتلك احتياطيات أجنبية تغطي كامل الكتلة النقدية المصدرة للتداول مع وجود فائض يبلغ 29.6% فوق قيمة العملة المصدرة.

يعكس هذا المؤشر قوة الدينار العراقي وقدرة البنك المركزي على دعم استقرار العملة المحلية في تلك المرحلة. وعلى الرغم من كونه مؤشراً إيجابياً من الناحية النقدية، إلا أنه يتطلب قراءة دقيقة عند ربطه بنمو الدين الداخلي.

فإن امتلاك احتياطات أجنبية ضخمة تبلغ حوالي 130.3 تريليون دينار، تفوق قيمة الدين العام الداخلي البالغ 83.05 تريليون دينار، يعني أن الحكومة من خلال البنك المركزي تمتلك ملاءة مالية قوية وقدرة على تغطية التزاماتها النقدية. لكن يبقى التحدي الجوهري في أن نمو الدين الداخلي قد يؤدي مستقبلاً إلى زيادة الكتلة النقدية المصدرة (العملة في التداول) في حالة تمويل العجز عبر الاقتراض الداخلي، مما سيقبل من أهمية نسبة كفاية الاحتياطات الأجنبية، التي تُعدّ بمثابة صمام الأمان لمنع تدهور قيمة الدينار العراقي.

خلاصة القول، يظهر تحليل الفترة من 2014 إلى 2024 أن الاقتصاد العراقي قد انتقل إلى مرحلة تتميز بزيادة ملحوظة في السيولة النقدية وارتفاع الدين الداخلي. إن هذا النموذج، الذي يعتمد على توسيع النفقات الجارية من خلال الاقتراض الداخلي وزيادة السيولة المالية، يضع ضغوطاً مستمرة على السياسات النقدية والاحتياطات الأجنبية. وتظل استدامته مرتبطة بشكل كامل باستقرار أسعار النفط العالمية وقدرة الدولة على التحكم في نمو النفقات الجارية. ومع ذلك، يبقى السؤال حول استدامة هذا النموذج في الوضع الحالي، خاصة مع إغلاق مضيق هرمز وانقطاع الإيرادات النفطية، قائماً.

المصادر:

- 1- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،
النشرة الإحصائية السنوية لعام 2014، بغداد - العراق، 2015.
- 2- البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،
النشرة الإحصائية السنوية لعام 2024، بغداد - العراق، 2024.
- 3- إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: البنك المركزي العراقي،
دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية لعام 2024،
بغداد، 2024، الجدول رقم (36)، ص 76.



لِدَوْلِيَّةِ فَاعِلِيَّةٍ وَمَجْتَمَعِ مُشَارِكِ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
